التراث العربي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق

العدد التاسع ـ السنة الثالثة ـ المحرم ١٤٠٣ ـ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ ١٩٨٢

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

٦٧٧٥٩
٢٨٠/١٢/٢٠٨

المدير المسؤول :
علي عقله عرسان

رئيس التحرير :
د. عبد الكريم اليافي

هيئة التحرير :
د. عبد الهادي هاشم
د. ابراهيم الكيلاني
د. نشأت الحمارنة
د. عدنان درويش

ترسل المواد والمراسلات الى العنوان التالي :

اتحاد الكتاب العرب ، مجلة التراث العربي ، دمشق ، ص.ب : ٣٣٣٠ ـ ٨١٦٢٩٩ ـ ٨١٦٣٢٩

الاشتقاق

صلاح الدين الزعبلاوي

في اللغة فصول تشابكت أواصرها وتوشجت عراها ، وكان بينها رحماً ماسّة • فانت اذا عرضت لمسألة في احداهاصارتك الحاجة الى أن تذكي العين على ما يتصل بها من البحث في فصولمن دوحتها ، فتجعله منك على بال وذكر ، ليبرح به خفاء ما عرضت له فينزاح غموضهوتحل رموزه •

من هذه الفصول فصل عقدته في هذه المجلة حول (نشوء اللغات) وآخر عقدته فيها حول (تدرج المعاني) • وهذا فصل في (الاشتقاق) يناط بهما وينمى اليهما • فاذا انتظم عقد هذه الفصول ،وقد اشتبكت أسبابها وتمكنت أواصيها ، كان بعضها ذريعة الى جلاء ما قد يستغلقفي بعضها الآخر ، وسلّماً الى فك مشكله ، وسبباً الى ايضاح منهاجه واستبانة وجهه •

وأنت اذا تأملت فصلنا هذا في (الاشتقاق) عرفت قرابة ما بينه وبين الفصلين السابقين • في غير كلفة أو عسرأو عناء •

* * *

ذهب الأئمة الى أنه لا بد للكلم فيكل مادة لغوية أن يشتق بعضها من بعض فترد الى جنس من المعنى يعد أصلا لمايشتق منها جميعاً • فالاشتقاق نزع لفظ من لفظ ، ولو مجازاً ، بشرط مناسبتهمافي المعنى ، واتفاقهما في الحروف الأصلية

وترتيبها ، ومغايرتهما في الصيغة حقيقةأو تقديراً • وهكذا تشترك مفردات كل مادة لغوية في حروفها الثلاثة وترتيبها ،وتلتقي على معنى يشملها • ثم يفرد كل منها بصيغة ومبنى ودلالة خاصة • وقدأسموا هذا النوع من الاشتقاق، الاشتقاق الصغير • وبحث الاشتقاق كثير من الأئمةالمتقدمين كالأصمعي وقطرب وأبي الحسن الأخفش والمبرد وابن خالويه • وبـرع فيه أبو بكر بن دريد في كتابه (الاشتقاق)، وأوغل فيه أحمد ابن فارس في كتابيـه (فقـه اللغة) المعـروف بالصاحبـي ، و (مقاييس اللغة) •

قال ابن فارس في فقه اللغة : (أجمعأهل اللغة ، الا من شذ عنهم ، أن للغـة العرب قياساً ، وأن العرب تشتق بعضالكلام من بعض ، وأن اسم الجنمشتق من الاجتنان ، وأن الجيم والنون تدلان أبدأعلى الستر • تقول العرب للدرع جنة • وأجنه الليل • وهذا جنين ، أي هـو في بطن أمه أو مقبـور • وأن الأنس مـن الظهور ، يقولون : آنست الشيء أبصرته • وعلى هذا سائر كلام العرب ، علـم ذلك من علم ، وجهله من جهل/٣٣) •

هذا وقد جعل الأئمة للاشتقاق نوعين آخرين هما الكبـير والأكبر • فـاذا كان شرط الاشتقاق الصغير ، في مشهورالتسمية ، أن يكون بين اللفظين اتفـاق في الحروف الأصول وترتيبها وتناسب فيالمعنى كضـرب وضارب ومضروب مـن الضرب ، فشرط الاشتقاق الكبير أن يكون بين اللفظـين أو الألفـاظ اتفـاق في الحـروف دون ترتيبها ، ككمل وملـكولكم ، أما الاشتقاق الأكبر فحـده أن يكون بين اللفظـين أو الألفاظ اتفـاقفي بعض الحروف وتقـارب في الباقي • وقد جعلوا التقارب في مخرج الحـروفخاصة وفي صفتها ، كجبل وجبر ، وحلف وحرف ، وحمس وحمش • ومنهم مـنأسقط ما شرطوه من التقارب فمثلوا لـه بفلق وفلى ، ورصّ ورصف •

وتردّ فكرة الاشتقاق الكبير الى الامام الخليل بن أحمد وقد بحثه أبو علي الفارسي واتسع فيه تلميذه أبو الفتـحابن جني صاحب الخصائص ، وتبعهمـا في ذلك الحاتمي ، والسكاكي صاحب المفتاح ، وابن الأثير صاحب المثل السائـر • وقد عرض هؤلاء للاشتقاق الأكبر وافتنفيه الحاتمي خاصة •

وقد قصرنا الكلام في فصلنا هذا على الاشتقاق الصغير ، وهو ما يراد بالاشتقاق عند الاطلاق • واليه تنتهي شعاب البحث عامة ، وهو أصله وأرومته ومورده • فلا بد اذاً من احصاء مسائله وجمع أشتاته واستقراء دقائقه في هذا الفصل ، والاستصباح بضوء ذلك في خوض عباب الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر والغوص على أسرارهما في فصلآت ، ان شاء الله •

هذا وأجدر ما ينبغي أن نجري الكلام فيه من مسائل الاشتقاق الصغير ، وأحرى أن نستنفد بعض الوسع في بحثه :

١ ـ ما يطرد اشتقاقه فيكون على قياس ،وما لا يطرد فيعول فيه على السماع •

٢ ـ اشتقاق الأفعال من اسماء الأعيان •

٣ ـ الاشتقاق من اسم العين المشتق ايجري على لفظ المشتق أم يبني على أصله •

٤ ـ أوجه القولين وأسلمهما من النقد ، في اشتقاق الفعل من المصدر أو المصدر من الفعل •

٥ ـ ما يعترض رد المادة اللغوية الى أصل واحد أو يحول دون الاهتداء اليه •

٦ ـ الحكم في أصل اللفظ أعربي هو أم دخيل •

٧ ـ اشتقاق العربي من المعرب •

وقصارانا أن نجمع اليدين على تمحيص كل مسألة من هذه المسائل فنبلو أمرها ونخبر حالها ونخلص من بحثها ونحن أبصر بدخائلها وأعلم بمطاويها •

وحسبنا في ذلك أن نقتصر على قدر ما نري به الطريقة ونقف على المنهاج ، والا فللقول في ذلك مجال واسع ومذهب فسيح • فاذا سمت بالقارىء همة الى ما وراء ذلك أو نازعته رغبة ، اقتفى فيه هذا الأثر فوجد السبيل مسلوكاً والطريق موطأ فسعى سعيه الى الاستزادة لتكتمل في ذلك آلته وتجتمع أداته •

١ ـ ما يطّرد اشتقاقه ومالا يطّرد

المشتق قد يطرد اشتقاقه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وظرفي الزمان والمكان واسم الآلة • وقد لا يطرد كالقارورة فانها مشتقة من القرار •

هذا ما جاء في (كشاف اصطلاحات الفنون ـ ١/ ٨٤٥) للتهانوي • وعندي أن ما قصده التهانوي بنصه على اطـرادالاشتقاق في الصفـة المشبهة ، هو غلبـة الاشتقاق في بعض صيغها من أفعال لازمةمخصوصـة • والا فليس لنـا أن نأتـي بوصف على فَعْل أو فَعَل أو فَعْلان أوأفعل مثلا،دون أن يكونقدسمع عن العرب. وكل ما أطلقوا القياس فيه هو العدول بالصفة المشبهة الى صيغة (فاعل) ، كلما أريد بها التجدد والحدوث كقولك حاسنفي حسن وعاف في عفيف ومائت في ميت وضائق في ضيق ، ومارض وجائد في مريض وجواد ، كما فصله الزمخشـري في المفصل ، والرضي في شرح الشافية •

وذهب بعضهم الى قياس (فعيل)صفة مشبهة كما أشار اليه الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه (القياس) وعقبعلى ذلك فقال : (وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منهاالثبوتولم يدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتهـا • وبهذا المـذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة) • قلت على أن يشتق فعيل هذا من (فَعُل) • فقد استـدل ب (حبيب) صفة مشبهـة عـلى أن فعلـه (حَبُبَ) فقـال ابـن يعيش في شرح المفصل (وفعيل بابه فعل كظريف من ظرف وكريم من كرم) وقال الرضي (الغـالب في فَعُل : فعيـل) • ويعني هذا أنه كلما جاء(فَعُلَ) فالأصل في صفتـه ، ما لم تسـمع ، (فعيـل) • والأصل في (فعيل) أن يكون فعله ، ما لم يسمع ، (فعل) ككرم •

وذهب أبو البقاء صاحب الكليات الى ما وراء ذلك فقال (الصفة المشبهـة تجيء أبـدا من لازم فـاذا أريد اشتقاقها من المتعدي يجعل لازماً بمنزلة فعـل الغريزة وذلك بالنقل الى ـ فعـل ، بالضم ، ثم يشتق منه ، كما في رحيم وفقير ورفيع/ ٢٢٠) • وجاء في عدد نيسـان(١٩٥٥) من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (مجلة مجمع اللغة العربية) عماأقره المجمع القاهري في مؤتمره : (كان الأستاذ أنيس المقدسي عضو المجمع مـن لبنان ، طلب اضافة كلمة ـ الرتابة ـ الى المعجم بمعنـى الثبات والاستقـراروالاستمرار فيما يقابل التعبير العصري : روتين • وقد رأت لجنة الأصول جوازاستعمال هذه الصيغة ، بناء على جواز تحويل كل فعل لافادة المدح أوالـذم أوالالتحـاق بالغرائز • وعلى هذا يكـون

ـ الرتابة ـ مصدراً قياسياً لفَعْل ، طوعالقرار المجمعفي تكملة مادةلغوية · وبعد المناقشة أقر المؤتمر الاقتراح المعروضعليه) · واذا كان هناك من ذهب الى قياس فعيل بمعنى فاعل ، فقد أقر بعضهمقياس فعيل من متعد بمعنى المفعول · قال السيوطي في الهمع : (فورد المفعولعلى فَعَل وعلى فَعْل ·· وعلى فعيل كقتيل وصريع · وقاسه بعضهم، أي قاسفعيلا ـ فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل ، نقلـه في التسـهيل ·· والقيد المذكـورللقياس نبه عليه أبو حيان، ولا بد منه). وقد أخذ المجمع القاهري بهذا ، والرأيفي ذلـك وجيـه على أن (فعيلا) هـذا ليس صفة مشبهة ·

واشتقاق صيغ المبالغة لاسم الفاعلمن الفعل المتعدي الثلاثي ، لا يطـرد في الأصل · على أن من الأئمة من ذهب الىقياسه في خمسة أوزان هي : فعّالومفعال وفعول وفعيلوفَعِل · تقولضراب ومضراب وضـروب وضريب وضرِب · أو في الثلاثة الأولى وحدهـا · جاء ذلك عـنالامام عبد الله بن عبد الرحمن الدنوشري الشافعي في حواشي (يس) على التصـريح · وليس هنا موضع تفصيل القـول فيه · وكثرالقول بصحةالقياس في(فعّال)خاصـة فأخذ به مجمـع اللغة العربيـة القاهـري ·

وقد كثـر اشتقاق (المفعلة) مـنأسماء الأعيان للمكان الذي يكثر فيـه المعين ، كقولهم : أرض مأسدة ومسبعـةومثورة اذا كثر فيها الأسد أو السبع أو الثور · وظاهر كلام سيبويه في الكتاب(٢٤٩/٢) الأخذ بقياسه · وقال ابن سيده في المخصص (٧٤/١٦) : (ومكانموعلة كثير الوعول ، ومغدرة كثير الغدر، وهي الوعول المسنة ، مطرد عند أبـيالحسن) · وقـد أخذ المجمع القاهـري بقياسه فقـال في مجلتـه (٣٥/٢) :(تصاغ مفعلة قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيهذه الأعيانسواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد) ·

* * *

واذا عرضنا للمزيد من الثلاثي كافعل وفعـل وفاعـل وتفـاعل وانفعـل وافتعل وتفعل واستفعل فقد خص أئمـةالصرف كلاً بدلالات لكنهم كادوايجمعون على أنها لا تطرد ·

وقد استثنى بعضهم (أفعل) فذهب الى أن دخول الهمزة على (فعل) اللازم ليتعدى الى مفعول ، قياس كسهر وأسهره · فاذا كان متعدياً الى واحد فدخول الهمزة عليه سماع نحو لبس الثوب والبسه اياه · ومنهم من جعل هذا قياساً أيضاً · بل ذهب الأخفش الى قياس دخول الهمزة على المتعدي الى اثنين لتعديته الى ثلاثة ·

واذا كان الرضي قد قال في شرح الشافية (١/ ٨١) : (فليس لك أن تقول من ظرف أظرف) فقد قال ابن هشام في المغني (٢/ ١١٣) : (وقيل النقل بالهمزة سماعي · وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد · والحق أنه قياسي في القاصر وسماعي في غيره ، وهو ظاهر مذهب سيبويه) · والقاصر هو اللازم · وقد أقر المجمع القاهري تعدية اللازم بالهمزة ·

ومن قبيل ما عدّاه الكتاب بهمزة النقل(اضفى) · فانت تقول (سبغ) و (ضفا) بمعنى تم وطال فعلين لازمين · ومنه ثوب سابغ ضاف ، ونعمة سابغة ضافية · وتقول (أسبغه) على التعدي ، ولا تقول (اضفاه)كما اشتهر على السنة الكتاب الا أن تقر القياس في ادخال الهمزة للنقل ، لأن السماع لم يرد به ·

والغريب أن الأستاذ محمد العدناني قد ذهب في معجمه (الأخطاء الشائعة) الى عيب قول القائل (أضفى عليه جلالا)وجعل صوابه (أكسبه جلالا) · والطريف حقاً أن الكثرة على انكار (أكسبه) في السماع أيضاً · قال الزمخشري في الأساس : (وكسب المال ·· وكسبته مالا فكسبه ·· ولا يقال أكسبته) · وقال صاحب المصباح : (كلهم يقول كسبك فلان خيراً الا ابن الأعرابي فانه يقول أكسبك بالألف) · وهكذا ينكر العدناني (أضفاه) قياساً ، وقد أقر في مقدمة معجمه هذا القياس ·

وقد ذهب بعضهم الى قياس(انفعل) لافادة المطاوعة فاشترط مجيئه من فعل ثلاثي متعد يتصور فيه العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح وقسته فانقاس · وأخذ بهذا المجمع القاهري ،وشرط ألا يكون فاء الفعل واواً أو لاماً أو نوناً أو راء ، والا كان القياس فيه افتعل ·· واعترض الشيخ ظاهر خير الله في (المنهاج السوي) فقال (ولا نجد بنى الحصن فانبنى ، مع ما فيه من العلاج) ، كما اعترض الدكتور مصطفى جواد فأبى (المطاوعة) أصلا · وقال في كتابه (المباحث اللغوية في العراق) : (أما انفعل وما جرى مجراه من الأفعال

المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله اليه ، من غير تأثير من الخارج) وأردف : (ولذلك لا يقتصر الفعل على المتعدي ولا يكون له صلة بالثلاثي أحياناً ، مثل : انكدر • وفي القرآن الكريم في سورة التكوير : ••• واذا النجوم انكدرت •• ومعنى انكدرت انقضت ، ومعنى الانكدار الاسراع والانقضاض ، ولا ثلاثي له ••) • وهو فيما مثّل به سديد الرأي • فليس كل ما أتى من هذه الزنة كان بالضرورة مطاوعاً لمتعد ثلاثي ، بل ليس لكل متعد ثلاثي ذي علاج مطاوع من (انفعل) • فأنت تقول داسه ولا تقول انداس وتقول ضربه وجرحه وذبحه ولا تقول انضرب وانجرح وانذبح • ولا بد للقياس من ضابط جامع مانع كما يقولون •

ولا خلاف في أن (افتعل) سماعي • فليس لك أن تصوغ (افتعل) من فعل مجرد وتأتي به على ما يوافق هذا الفعل تعدية أو لزوماً • ما لم يرد به سماع • ومن ثم لحنوا قول القائل (احتار) وتسمح به بعض المحدثين كالشيخ مصطفى الغلاييني • وأبيناه نحن حين لم يسنده سماع أو يسعفه قياس معروف •

واجتهد الشيخ ظاهر في (المنهاج السوي) في وضع قياس لـ (افتعل) • وكان مما اشترطه ضابطاً أن يكون الفعل مما يتعمده العاقل عقلاً أو ارادة • فاذا صح هذا ألزمك القياس أن تمنع (افتعل) من (حار وخشي) ، ومن (سقم ومرض) • اذ لا يتأتى أن يتعمد العاقل فعل هذه الأفعال عادة •

ومما ينبغي استدراكه على هذا الضابط التنبيه على أن القصد بمعنى الفعل دلالته الأصلية ، لا ما تشعب عنها أو تفرع عليها • فاذا سأل سائل كيف امتنع (افتعل) من (مرض) وجاء من (عل) فقيل (اعتل) ، أجيب بأن لـ (عل) دلالات ثلاثا هي التكرار والمتابعة ، ثم العائق يشغل صاحبه عن أمره ، ثم الضعف والمرض ، كما فصّله صاحب المقاييس • ولكن أي هذه الدلالات الجذر والأرومة ؟

جعل الجوهري في صحاحه التكرار والمتابعة الأصل ، فقال : (التعليل سقي بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى ، وعل الضارب المضروب اذا تابع عليه الضرب) . وأردف : (والعلة المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه ، كأن تلك العلة

صارت شغلا ثانياً منعه عن شغله الأول)وتابع قوله (واعتل عليه بعلة اذا اعتاقه عن أمر) • فاذا اطمأن الأمر على هذا ،وكان المعنى الأول هو التكرار والمتابعة ، لم يتوجه على الضـابط الذي أتى بـهالشيخ عيب أو نقد •

وأورد الشيخ لاشتقاق (افتعـل)ضوابط أخرى ، لا يتسع المقام لبسطها • ولا مناص من استقصاءالبحث فيها ليقطعفي المسألة بيقين جازم •

* * *

غير أن ابن فارس لـم يجز في هـذاقياساً لـم يقسـه العرب ، ولا قـولا لم يقولوه • وفي ذلك حجر للغة عن التوالدوالاتساع ، وقصر لخطاها عن المضي في المؤاتاة والنماء • فاذا كان علماء الصرفقـد آثروا الاستمساك بالوضع رعايـة للأصل وتعلقاً به وحياطة له ، كما فعلابن فارس ، فقد يتفق أن يقتاد الاستقراء الى قياس لم ينبه عليه الأئمة كما أسلفنا،أو يتفق أن تتجاوز ملكة الأدباء المتمكنين هذا الحد بعفو الخاطر كلما ألجأت الـىذلك حاجة في الاستعمال أو دفعت اليـه قوة الأداء فتصطفي اللفظ الذي يقـعموقعـه المرتجى ويصـير الى مستقـره المطمئن • والقريحة المطبوعة انما تتدفقبمثله قصد احكام الأداء ولو خالف الأصل المعروف • فانظر الى ما قاله أبو محمـدعبد الله بـن سنـان الخفـاجي المتوفى (٤٦٦) هـ • في كتابه (سر الفصاحة/٦٢) : (وقد يكون التاليفالمختار في اللفظة على جهة الاشتقاق ، فيحسن أيضاً كـلذلك) • وأوضح مذهبه فقال : (ومثال لذلك مما يختار قول أبي القاسم الحسينبن علي المغربي في بعض رسائله : ورعوا هشيماً تأنفت روضـه ، فـان : تأنفت ،كلمة لا خفاء بحسنها لوقوعها الموقـع الذي ذكرته) • وليس في اللغة ــتأنفتــولعل المغـربي قد تصور : تنـزه ، فأتى بتأنف، طلباً وسلاسة • قال ابن القوطيةفي كتابه (الأفعال) : (وأنفت من الشيء أنفاً وأنفة : غضبت ، وأيضاً تنزهت عنه) •

وأورد الخفاجي مثالا آخر فقال : (وكذلك قول أبي الطيب المتنبي :

اذا سارت الأحداج فوق نباتـه تفاوح مسك الغانيات ورنـده

فان تفاوح كلمة في غاية الحسـن •وقد قيل ان أبا الطيب أول من نطق بها

على هذا المثـال ، وان وزير كافـور الاخشيدي سمع شاعـراً نظمها بعـد أبي الطيب ، فقال : (أخذتموها) ٠

وهكذا قبل (تأنف) من المغربي ،واستحسن (تفاوح) من المتنبي ، ولو لم يسمعا أو يكونا على قياس معروف ،لوقوع اللفظين موقعهما المختار في الأداء، وأنهما لم يخرجا في الاشتقاق عما الـفوقالته العرب من أمثالهما فيأفعال أخرى. أفليس يتأتى أن يدخل هذان في قياس لوابتغينا لصيغتيهما مثل هذا القيـاس ، ببحث وتلطف واستقراء ٠ هذا و (الحدج) بالكسر الحمـل ومـركب من مـراكب النساء أيضاً وهو مثل المحفة ، والجمـعحدوج ، وأحداج كما جاء في بيت المتنبي.

٢ ـ اشتقاق الافعال من اسماء الأعيان

جرى العرب على اشتقاق الأفعـالمن أسماء الأعيان ٠ فاذا كان اسم العين ثلاثياً مجرداً نزع منه فعل ثلاثي يشاكلهفي الأحرف وترتيبها ، كقولهم : رأسه اذا ضرب رأسه ، وكبده ودمغه وأذنه وأنفهونابه ومعده ، اذا أصاب ما سمي بهذه الأحرف من الأعضاء ٠ ومن ذلك رآه اذاأصاب رئته ٠

وقالوا : حصاه اذا ضربه بالحصى ،ودبره تلا دبره ، وحنك الدابة اذا جعل الرسن في حنكها ٠ وأسد الرجل اذا أشبهالأسد ، وتاس الجدي اذا صار كالتيس٠

وقالوا عسله اذا جعل فيه العسـلفعلا أو مجازاً ـ ففي الحـديث : (اذا أراد الله بعبد خيراً عسله) ٠ وقال صاحبالنهاية : (العسل طيب الثناء مأخوذ من العسـل) ٠

وفي النهاية ايضا : (يقال بدر الغلام اذاتم واستدار تشبيهاً بالبدر في تمامه وكماله)٠ وقال الراغب في مفرداته (٠٠ والاقرب عندي أن يجعل البدر أصلا في الباب ، ثم تعتبر معانيه التي تظهر منه ، فيقال تارة بدر كذا اي طلع طلوع البدر) ٠

واذا كان الاسم رباعياً مجرداً نزع منه فعل رباعي يماثله في الأحرف وترتيبهـا أيضاً كقولهم : ثعلب الرجـل اذا راغ ،وطحلب الماء اذا علاه الطحلب ٠

واذا كان الاسم ثلاثيـاً أو رباعيـامزيداً حذفوا منه الزائد حتى يعود ثلاثياً أو رباعياً في مثل أحرفه الأصلية وترتيبها٠ فقد قيل من الثلاثي المزيد : حنأ لحيته

اذا خضبها بالحناء • لكنهم قالوا : حناها بالتشديد أيضاً • وقالوا أركت الابل تأرك اذا لزمت الأراك • والأراك: شجر من الحمض يستاك بقضبانه ، الواحدة أراكة •

وقيل من الرباعي المزيد : قرطس الرامي اذا أصاب القرطاس أي الغرض• على أنهم قالوا اشتقاقاً من الثلاثي أيضاً: تأسد واستأسد (من الأسد) وفي الاشتقاق لابن دريد : (تليث الرجل اذا تشبه بالليث في جرأته واقدامه)• وفلان يتمزن على قومه أي يتفضل عليهم ، من المزنة وهي السحابة •

وقالوا تأبل اذا اتخذ الابل ، وتأرض اذا لصق بالأرض ، وتخشب صار كالخشب ، وهكذا تحجر من الحجر واحتجر من الحجرة •

وكثر استفعل من الثلاثي كاستفيل واستنوق واستتيس واستنسر واستذاب واستجمل •

وكثر أفعل اذا دخل في الشيء كأهضب وأصحر وأسهل وأبحر وأبرّ وأغرب وأعرق •• وقد اقتاد المجمع القاهري هذه الكثرة من اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان الى اجازة هذا الاشتقاق حين الحاجة • فجاء في مجلته (١/٢٣٦) : (اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ،والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة في العلوم) •

٣ ـ الاشتقاق من اسم العين المشتق

قالوا : (المنكب) وزان مجلس لمجمع رأس العضد والكتف ، فجاء اسماً للعضو ، ثم اشتق منه فقيل (تنكب القوس) اذا ألقاها على منكبه ، كما قيل (تأبط الشيء) اذا جعله تحت ابطه •ف (تنكب) بهذا المعنى دل على المنكب ولم يشتق من لفظه ، وهو حين انطوى على هذه الدلالة غاير معناه في الأصل ، فتنكبه يعني تجنبه •

وكما قيل من (المنكب) تنكب فدل على معناه ولم يشتق من لفظه ، قيل منه (نكب) أيضاً ، فجرى هذا المجرى • ففي المصباح : (ونكب على القوم نكابة بالكسر فهو منكب مثل مجلس ، وهو عون العريف ، مأخوذ من منكب الشخص ،

وهو مجتمع رأس العضد والكتف لأنه يعتمد عليه • وتنكبت القوس ألقيتها على المنكب) • وجاء (المنطقة) لما يشدعلى الوسط • واشتق منه فعل فقيل (نطقته فتنطق) كما في الصحاح • كمااشتق منه (تمنطق وانتطق) كما في اللسان • وهكذا اشتق (نطق وتنطق وانتطق) من المنطقة فناسب الفعل معنى المشتق ولم يوافقه لفظاً • واشتق منها(تمنطق) فناسب المشتق معنى ولفظاً •

وجاء (تمدرع وتمندل) من المدرعة والمنديل على تمفعل، كما جاء (تدرع وتندل) على تفعل • فاعتد الصحاح(تمفعل) شاذاً و (تفعل) هو القياس• فدل هذا على أن الأصل في الاشتقاق من اسم العين المشتق اسقاط الزيادة • وأيد ذلك الرضي في شرح الشافية فاعتد (تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر) قليل الاستعمال وأنه على توهم أصالة الميم فقال (والمشهور الفصيح تدرع وتسكن وتندل وتغفر) •

ولكن لِم آثر الأئمة (تدرع) على(تمدرع) ؟ أقول قد ورد السماع باثبات الزيادة وهو الأصل ، كما جاء بحذفها ،وهو خلافه • فأثروا الأصل والقياس • ولكن قد تكون ثمة دواع لغوية توجب مخالفة الأصل والأخذ بالاستعمال ، لأن العمل بخاصة اللغة أولى من الانقياد لمنطق القياس • ومن ثم قال الباحثون في علم اللغة الحديث : قد يوجب الاستعمال في اللسان ما لا يسمه الوضع • وقد انتحى أئمة النحو هذا السمت ولم يغادروه حين قالوا (السماع يبطل القياس) • وهو ما قاله ابن جني في (المنصف) •فاذا أجازوهما آثروا السماع على القياس •

وعندي أن قولك (تمدرع) باثبات الزيادة أدنى الى التعلق بالمعنى والحياطة له من قولك (تدرع) بحذفها ، ولوورد السماع بهما وكان الثاني هو الأصل. ذلك أن الاستعمال يقتضي الأخذ بالزيادة مادامت ذات دلالة، كلما أوقع اغفالها اللبس. فانظر الى ما قاله ابن جني في الخصائص(١/٢٣٦ • ط ـ ١٩١٣) : (وعليه جاء تمسكن وتمدرع وتمنطق وتمندل وتمخرق ، وتمسلم أي صار مسلماً •• فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق ، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه) • وأردف :(ألا تراهم اذا قالوا تدرع وتسكن ، وان كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا ، فقدعرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم ،

أمن الدرع والسكن ، أم من المدرعة والمسكنة ، وكذلك بقية الباب) • والا فهل نؤثر (تسلم) على (تمسلم) اذا أضحى (مسلماً) ؟

واذا صح أنهم حرصوا على ابقاء الزيادة رعاية للمعنى وتبييناً له ودرأ للبس كما ذهب اليه ابن جني ، فقد بطل القول بأنهم فعلوه على توهم أصالة الميم كما ذكره الرضي وانتحاه كثير من الأئمة •

٤ ـ اشتقاق الفعل من المصدر

تصور الأئمة اشتقاق الأفعال من المصادر كما قدروا انتزاعها من أسماء الأعيان ، كما أوضحناه • لكنه اذا أمكن أن يرد الفعل الى اسم العين والمصدر ردوه الى المصدر • قال ابن جني في الخصائص (٢/٤٣٣) : (اشتقاق العرب من الجواهر قليل جداً والأكثر من المصدر) • وقال السيوطي في المزهر (١/٢٠٣ ـ ط • المكتبة الأزهرية) :(والتاسع كون الأصل جوهراً والآخر عرضاً لا يصلح للمصدرية ولا شأنه أن يشتق منه ، فان الرد الى الجوهر حينئذ أولى لأنه الأسبق ، فان كان مصدراً تعين الرد اليه لأن اشتقاق العرب من الجوهر قليل جداً والأكثر من المصادر)•

ولكن هل يعني ذهاب الأئمة الى أن العربية قد اشتقت أفعالها من المصادر ما وجدت لأنها الأصل لديهم ، والاشتقاق منها كثير ، والا فمن الجواهر والاشتقاق منها قليل ، أقول هل يعني ذلك أنهم قالوا بسبق المصادر ، وهي أسماء للمعاني ، للجواهر وهي أسماء للأعيان ، في الوضع ؟

هذا ما بدا للدكتور صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة) ، فبيّن انه ليس من الطبيعي سبق أسماء المعاني أسماء الأعيان ، كما ذهب اليه الأئمة ، وان الصواب هو العكس ، وقال : (ان البداهة تقضي بوجود أسماء الأعيان المشاهدة المرئية التي تناولتها الحواس قبل أسماء المعاني • لذلك كانت الأعيان ، هي أصل الاشتقاق دون المصادر •• كيف وقد امتلأت معاجمنا وكتبنا اللغوية بمالا يحصى من الجواهر التي تفرعت عنها الصفات والأحوال والمصادر والأفعال /١٩٩) •

والذي عندي أن الأئمة لم يقولوا بسبق أسماء المعاني أسماء الأعيان • فاذا كانوا قد آثروا المصادر على الجواهر في كونها أصلا للاشتقاق ، فلم يسبق الى

اعتقادهم أن المصادر قد وضعت قبل أسماء الجواهر البتة • وهذا حالهم حين قالوا الاسم أسبق من الفعل اذ لم يَدر بخلدهم أو يقع في ظنهم أن الأسماء تقدمت الأفعال في الزمان • فانظر الى ما قاله ابن جني (١/٤٣٢ • ط ـ ١٩١٣) : (فكيف يجوز أن يقصد سبق الاسم للفعل في الزمان ، وقد رأيت الاسم مشتقاً منه ، كاشتقاق قائم من قام ، ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه) • وأردف (وأيضاً فالمصدر مشتق من الجوهر كالنبات من النبت ، وكالاستحجار من الحجر ، وكلاهما اسم) •

فاتضح بذلك أن المصدر ، وهو أصل اشتقاق الفعل عند البصريين ، قد اشتق نفسه من الجوهر فالذي أراده الأئمة وعنوه اذاً أنه اذا قام للفعل مصدر وجوهر كان اشتقاقه من المصدر (فالمصدر ألصق به من حيث بناؤه وما يعتريه ويعترضه من الاتباع ابدالا وقلباً واعلالا) • ولايمنع هذا أن يكون اشتقاق المصدر نفسه من الجوهر في الأصل • ومن عمد من الأئمة الى التعويل على (الزمان) وكان ملحظه (نشوئياً) نبه على أن (الجواهر) وهي أسماء الأعيان عند المتأخرين ، هي المتقدمة ، وأن (الأفعال وما يتصل بها من أسماء المعاني) هي المتأخرة • ذلك ما ذهب اليه السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) ، حين جعل الكلم المستقرأة نوعين • الأول ما (يشهد التأمل بتقدّمه في باب الاعتبار والثاني ما جاء (بخلاف ذلك) وهو المتخلف • وقد سلك في المتقدم (الجوامد) وهي الجواهر ، وسلك في المتخلف (الأفعال وما يتصل بها من الأسماء) أسماء المعاني والصفات • وليس هذا حسب بل أكد أن أكثر ما يتصل بالأفعال من الأسماء ، انما هو فرع على الأفعال • وأردف (الا المصدر عند أصحابنا البصريين رحمهم الله/١٤) فانهم يعتدّون الفعل فرعاً عليه • لكنه لم يشايعهم فيما انتحوه وقرروه كما سنراه •

* * *

والأئمة في صلة الفعل بالمصدر من حيث الاشتقاق ، على خلاف • فقد أكد الكوفيون أن الفعل أصل والمصدر فرع • وقطع البصريون بخلاف ذلك لكنهم اختلفوا في الصفات فمنهم من رد اشتقاقها الى الفعل ، كما فعل ابن جني ، ومنهم من عزاها الى المصدر ، شأنها شأن الفعل • قال سيبويه في الكتاب (١/١) : (وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء ••• والأحداث نحو الضرب والقتل

والحمد ٠٠) وأيد ابن الأنباري في كتابه(الانصاف في مسائل الخلاف) مذهب البصريين ٠

وقال بقول البصريين كثير من المحدثين منهم الأستاذ عبد الله أمين ، على ما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية القاهري (١/ ٣٨٢) ، وقد استند في ذلك الى أن ابن الأنباري صاحب الانصاف قدساق في المسألة آراء كل من الجانبين ووازن بينها فلم يدع مقالا لقائل ، وقدخلص الى الأخذ بمقالة البصريين ٠

ومنهم الدكتور صبحي الصالح فاستشهد بما جاء في (أصول النحو) للأستاذ سعيد الأفغاني٠قال الأفغاني : (المصدريدل على حدث ، والفعل يدل على حدث وزمن ، والأسماء المشتقة تدل على حدثوزمن وزيادة ثالثة كالدلالة على الفاعل والمفعول) ٠

أقول ان ما حكاه الأفغاني هو مقالةالبصريين ٠ ذلك أنهم بنوا رأيهم على أن الفرع ما كان فيه الأصل مع زيادةهي غرض الاشتقاق ٠ فالمصدر يدل على الحدث مطلقاً فهو الأصل ، وشأن الأصلأن يكون مطلقاً ، والفرع أن يقيد كما قيد الفعل بالزمن المعين ٠ أما الوصففهو يدل على الحدث والموصوف ، فان فيه ما في المصدر من الحدث وزيادة كالدلالة على الفاعل ٠٠ فهو فرع عليه أيضا ، وليس فرعاً على الفعل ، اذ ليس فيه مافيالفعل من الزمن المعين ٠

وذهب بعض البصريين أن في الوصفما في الفعل من الزمن ، على كل حال . فهو فرع عليه ٠ فالفعل قد نزع منالمصدر والوصف قد نزع من الفعل ، وعليه ابن جني ٠

أقول قد عرّف البصريون (الفرع) المشتق بالنسبة الى (الأصل) المشتق منه فقالوا : (الفرعما كان فيه ما في الأصل وزيادة) ٠ فاذا سلمنا صحة هذا التعريف فلا بد منتصديق ما بني عليه ٠ لكن هذا التعريف تعريف اسمي قصد به تحديد مفهوم اعتباري ، وليس هو تعريفاً حقيقياً بالضرورة ٠ قال الأستاذ الشيخ حسين والي عضوالمجمع القاهري في الجزء الثاني من مجلة المجمع (رجحوا ما رأى أهل البصرة ٠٠ بحجة أن شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، وهي أقوى ما عندهم منالحجج ، مع أنه لا يقوم برهان يؤيدها ٠٠) وقال (وأما من ناحية العملفالفعل أصل بالاتفاق) ٠

وقد جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك أن من الأئمة من ناقش قول البصريين في تضمن الفرع الزيادة على الأصل فقالوا : لا برهان يقتضي ذلك (٤/ ٢٥٠) .

على أننا اذا اعتددنا (الأصل) هوما سبق تصوره وقيامه في الذهن ، فقد عرّفناه تعريفاً اليق بالواقع اللغوي واكثر مواءمة له . واذا كان المدرك الحس أسبق الى الذهن من المدرك المعنوي ، وأجناس الأعيان أسبق من أجناس المعاني ومنها المصادر ، فالمصدر الدال على العموم والجنس والمطلق لا يتصور قبل تصور ما يتناوله من الفعل والمشتقات تناولا واحداً . وما صح أنه الأسبق هو الأصل .

وقد أشار الكوفيون الى نحو من هذا فقالوا ان المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل . والفعل وضع له :فعل يفعل ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر .

وبحث الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي المسألة في كتابه (دراسات في فلسفة اللغة والنحو والصرف) . وقد أخذ بمذهب الكوفيين . واستدل على صحة المذهب بثلاثة عشر دليلا ، ثم قال : (هذه ثلاثة عشر دليلا تنتقض دعوى سيبويه أن الفعل صادر عن المصدر ، وهي أدلة نحن اهتدينا اليها ، ولم يقف عليها الكوفيون وغيرهم) .

اقول قد أصاب الدكتور جواد في الأخذ بطريقة الكوفيين والجري على منهاجهم ، لكن جل ما جاء به من الأدلة ،على سداده واستقامته ، اصطلاحي اعتباري . وأظهر هذه الأدلة أن الفعل تجسيد والمصدر تجريد ، كما أوضحناه. والمجسد أسبق الى الذهن من المجرد . واني لاستسرف ، على كل حال ، أن يكون الدكتور جواد قد تفرد بما ساق من الأدلة فأتى بما لم تفتح العين على مثله ونزع الى مالم يسبق الى شيء منه . فقد ذهب في أول أدلته مثلا الى أنك تكتب ثم تسمي فعلك الكتابة) وقال الكوفيون ان المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل . وقال في أحدها ان اشتقاق الوصف من الفعل دون المصدر فكيف يكون هذا هو الأصل . والذي قاله جماعة من البصريين : (الوصف من الفعل ، والفعل من المصدر) .

واعتد السكاكي صاحب المفتاح المصدر فرعاً على الفعل كما قال الكوفيون . واعتل لذلك بأن المصدر يتبع الفعل في اعلاله وتصحيحه . ودليل السكاكي هذا في اعتداد الفعل أصلا في الاعلال ، اعتباري أيضا .

هذا وقد أشار العلماء الى أن اللغات السامية قد اعتمدت الفعل أصلا للاشتقاق . قال الدكتور اسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية/١٤): (وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ . لكن هذا الرأي خطأ في رأينا . لأنه يجعل الاشتقاق مخالفاً لأصله في جميع أخواتها السامية) . وأردف : (وقد تسرب هذا الرأي الى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية . والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر اسمي) . ولم يرتض الأفغاني هذا الرأي فقال : (ثم ذكر هذا المستشرق اليهودي أن هذه نظريته الخاصة ، اذ لم يشر اليها أحد من علماء الافرنج . ومع رغبته في أن يعم بنظريته هذه ، اللغة [illegible] بية ولغته العبرية ، يجدر بالمتأمل الوقوف وعدم القطع ، ما لم يقم عليه هان الساطع ، فما أكثر الظواهر التي خالفت فيها العربية أخواتها الساميات) .

والجواب عن ذلك أنه لا بد للغات عامة أن تتغاير . لكن الأصل فيما يُعزى منها الى فصيلة واحدة ، أن يقع التغاير فيها على الأشكال والفروع كالأصوات والمفردات دون القواعد والأصول كالبنية اللغوية وأصول الاشتقاق . فالذي ذكروه أن العربية خالفت بعض أخواتها في أداة التعريف وعلامة الجمع ، كما أورده الدكتور عبد الواحد وافي في كتابه فقه اللغة . والأستاذ محمد عطية الأبراشي في كتابه الآداب السامية . ولكنها لم تخالفها في البنية اللغوية وطريقة الاشتقاق كاعتمادها على الحروف الصامتة دون الصوتية ، وكون عدد الحروف الأصلية في الكلم ثلاثة ، وأن الأصل في بنيتها أو الجذر واحد لا يتعدد كما يتعدد في اللغات الآرية .

فاذا اطمأن هذا واستقر ، صح أن مغايرة العربية لأخواتها انما هي في الأشكال والفروع لا في القواعد الأولى والأصول . واعتماد اللغات السامية في اشتقاقها على الفعل ، من هذه القواعد والأصول .

٥ ـ ما يعترض رد المادة اللغوية الى أصل واحد أو يحول دون الاهتداء اليه

لا شك أن الباب في الاشتقاق أن تردمفردات المادة اللغوية الى أصل • هـذا ما يكشف عن سر اللغة وخصوصها• ولكنقد يحول دون ذلك حائل يغدو به الأصل منيع الدرك عزيز المنال • وهذا ابن فارس فقـد عمـد ، حـين حقق مذهبـه في الاشتقاق في معجمه الفذ (مقاييس اللغة) ، الى رد المادة الىأصل حيناً والىأصلين أو أكثر ، هذا اذا اتفق له الاهتداء الىأصل • وليس هذا عجباً فقد يتعدد الأصل أو يتعذر فيكون في التماسه والتلطف لهتكلف وعسر ، وقد يضل الرائد في طلبه فيطمع في غير مطمع • وأفصح ابن جنيعن هذا في الخصـائص (١/٥٢٥) اذ كشف أن الاشتقاق لا ينقاد في كل مادة ،صغيراً كان أم كبيراً • قال أبو الفتـح : (واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمـر فيجميع اللغة ، كمـا لا ندعي للاشتقـاق الأصغر ـ أي الصغير وهو ما نحن فيه ـأنه في جميع اللغة) •

فقد عرض ابن فارس لـ (رطـل)فلم يكشف عما يكون أصله فقال (الراء والطاء واللام كالذي قبلـه ـ أي ليس بشيء • الا أنهم يقولون للشيء يكال به : رطل • ويقولون غـلام رطل : شـاب ،ورطّل شعره كسره وثناه) • وتكلف ابن جني في الخصائص لهذا فقال (١/٥١٣ ، ط ـ ١٩١٣) : (ومثل الأول قولهـم غلام رِطل وجارية رِطلة للينها • وهومنقولهم رطّلشعره اذا أطالهفاسترخى. ومنه عندي الرطل الذي يوزن به •وذلكأن الغرض من الأوزان أن تميل أبداً الى أن يعادلهـا المـوزون بهـا ، ولهـذاقيل مثاقيل فهي من الثقل • فالشيء اذا ثقـل استرسـل وارجحـن فكـان ضـدالطـائش الخفيف) : وارجحن الشـيء مـال وثقل •

* * *

وقد جاء عن العرب قولهم (كـذبعليك الأمر) اذا وجب عليك فعلهفأغريت به • قال ابن السكيت في (اصلاح المنطق/٣٢٢) : (وتقول للرجـل اذا أمرتـه بالشيء وأغريته به كذب عليك كذا وكذا ، أي عليك به • وهي كلمة نادرة جاءت على غير القياس • قال عمر بن الخطاب ،رحمه الله ، يا أيها الناس كذب عليكـم الحـج ، أي عليكم بالحـج) • قال ابـنالسكيت هذا ولم يشـأ أن يحمل معنـى

(كذب) في المثل ، على معنى (الكذب) بتأويل . كذلك فعل الجوهري في الصحاح حين قال : (وكذب قد يكون بمعنى وجب) ثم حكى ما جاء به ابن السكيت .

وفعل الامام التبريزي في تهذيبه ما فعل الجوهري، كما جاء في المزهر (١/٢٢٦).

وذهب صاحب المفردات مذهباً آخر فحاول أن يجعل (كذب) في المثل مجازاً من (كذب) بمعناه المعروف فقال (كذب لبن الناقة اذا ظن أنه يدوم مدة فلم يدم) أي ذهب عليك أو كاد يفوتك فبادر . ومن هذا كذب عليك اذا وجب فانه (كقوله قد فات الحج أي كاد يفوت)فبادر . فتكلف في تأويله .

وقد أطنب الزمخشري في الفائق وأطال في تخريجه ، كما يقول ابن الأثير في النهاية . فذهب الى أنه من قول العرب (كذبته نفسه) اذا منته الأماني وخيلت اليه من الآمال ما لا يكاد يكون ، وذلك مما يرغب الرجل في الأمور .. ثم جعل تقدير المثل جملتين (كذب الحج)و (عليك الحج) فحذف ما حذف وأصبح المثل (كذب الحج) . وفي هذا من التكلف ما هو باد جلي . وحكى الشيخ طاهر الجزائري في حاشية خطبة الكافي (٢٣) تأويلا آخر لم يبرأ من تعسر ، فاستقر بهذا تعذر تأويل المثل وفك مشكله على وجه ينجلي به الشك فيخلص الى ما يشبه اليقين .

* * *

وقد يذهب الأمر الى ما وراء ذلك فيدل اللفظ على معنى لا سبيل الى الكشف عن أصل اشتقاقه والاهتداء اليه بقاعدة أو استنباط . قال ابن جني في الخصائص (١/٢٥٧ . ط ـ ١٩١٣) (واحتج أبو بكر عليه ـ أي على أبي اسحاق ـ بأنه يؤمن أن هذه الألفاظ المنقولة الينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندر قاعدتها . ومثل له بقولهم : رفع عقيرته اذا رفع صوته . قال أبو بكر : فلو ذهبنا نشتق لقولهم ـ عقر ـ من معنى الصوت لبعد الأمر جداً . وانما هو أن رجلا قطعت احدى رجليه فرفعها ووضعها موضع الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته . فقال الناس : رفع عقيرته ، أي رجله المعقورة . وقال أبو بكر : فقال أبو اسحاق فلست أدفع هذا) . وقال الجوهري في الصحاح (.. فقيل بعد لكل رافع صوته قد رفع عقيرته) . وقال الزمخشري في أساسه : (ورفع عقيرته : صوت) .

* * *

وقد يكون قد اعترى اللفظ في استحكام بنيته صنوف من التقليب والابدال بعدت به عن هيكله ... أو يكون قد نسب الى لهجة من اللهجات العربية (أو التي اعتدت عربية) غير لغة قريش التي سادت ما اسموه باللهجات الشمالية فكانت اللسان المبين الذي نزل به القرآن .

قال أبو بكر بن دريد في (الاشتقاق/٥٣٣) حول أسماء قبائل ذي الكلاع : (وقد عرّفتك آنفاً أن هذه الأسماء الحميرية لا نقف لها على اشتقاق ، لأنها لغة قد بعدت وقدم العهد بمن كان يعرفها) . وقال ابن جني في الخصائص (١/٣٩٥ . ط ـ ١٩١٣) : (وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة بني نزار . فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه . وانما هو منقول من تلك اللغة . ودخلت يوماً على أبي علي رحمه الله .. قال ما تقول فيما جاء عنهم من حوْريت . وخضنا معاً فلم نحل بطائل منه ، فقال هو من لغة اليمن ومخالف للغة بني نزار، فلا ينكر أن يجيء مخالفاً لأمثلتهم) وحوريت اسم موضع . ولم نَحُلْ بطائل أي لم نظفر .

وقد عنى الأئمة بلغة حمير لغات اليمن جميعاً : وعاش الحميريون أقرب العصور الى الاسلام فكانوا أعرف شعوب الجنوب لديهم . ومن الثابت الذي لا مرية فيه ، والعلماء منه على يقين جازم ، أن القرابة بين لغات اليمن القديمة ولغات الحبشة السامية قوية لتشعب هذه من تلك . أما قرابة ما بين كل من هاتين واللغة العربية أي الحجازية ، فعلى شيء من البعد .

ونعني بلغات اليمن الجنوبية لهجة المعينيين والسبئيين والحضرميين والحميريين. وهي لهجات جاهلية تكلم بها أهلها قبل الاسلام ، واندثر بعضها قبل ظهوره ، وبقيت منها بقية لا تزال آثارها حتى اليوم ، كما فصله الدكتور جواد في كتابه (تاريخ العرب ـ ٣/١٣) .

وقد يُنمى اللفظ الى النبطية ، وكان النبط عرباً ، وذهب الى هذا حديثاً المستشرق الألماني (نولدكه) في كتابه (اللغات السامية) . وكانت لغتهم أدنى الى عربية الحجاز من اللهجات العربية الجنوبية .

وقد يكون اللفظ منسوباً الى لغة من اللغات السامية كالسريانية أو العبرية . ويصح القول بذلك اذا كان اللفظ غريباً في مادته العربية ، متمكناً في اللغة

الأخرى • أو كان اشتقاقه في هذه أظهروأبين منه في المربية ، أو ورد نص تاريخي ثابت بانتمائه اليها ، أو كان فيزنة عربية نادرة وهو في السامية المعنية شائع متعالم معروف •

ولا ريب أن القطع بانتماء اللفظفي الأصل الى لغة سامية غير العربية عسير اذ ليس بين لغات الفصيلة الواحدة لغاتبنات وأخرى أمهات • فقد يصدق القول بأنه من (السامي المشترك) أي مما جاءعلى صور متقاربة لفظاً ومعنى في لغات سامية متعددة ، ومنها العربية •

وقد يكون اللفظ معزواً الى لغةأعجمية غيرسامية كالفارسية أو اليونانية أو سواهما • ومن ثم كان لا بد من الحكمعلى انتماء اللفظ قبل التماس اشتقاقه ورده الى أرومته •

ف (الابريق) من ذلك مثلا موضعاشكال.قال الشيخ طاهر الجزائري في كتابه (التقريب/ ٢٦) : (وانظر الى لفظ الابريق مثلا فانه ان كان اسما للسيف البراق يكون له اشتقاق لانه يكون عربيا محضا ،واشتقاقه من البريق ، والهمزة فيه زائدة ، ووزنه افعيل • وان كان اسما للاناء المعروفلا يكون له اشتقاق لأنه يكون معرّبا ، والهمزة فيه اصلية ، ووزنه فعليل) •

ونحو من ذلك (الحب) بضم الحاءوتشديد الباء فهو عربي وفارسي • وهو فارسي الأصل اذا كان للخابية أي الوعاءالذي يجعل فيه الماء ، فقد جاء في المعرب للجواليقي (١٢٠) أن (الحب) فارسيمعرب • وقال أبو حاتم : أصله الخنب ، فقلبوا الخاء حاء وحذفوا النون ، فقالوا: حب • قال الشيخ طاهر الجزائري في (التقريب/ ٨٥) : (فأبدلت فيه الخاءحاء والنون باء ، وأدغمت فيما بعدها). وجاء في المعجم الذهبي : (خُنبه : جرةكبيرة لوضع الغلال) • وهو معجم فارسي •

٦ ـ الحكم في اصل اللفظ اعربي هو ام دخيل

حاول الأئمة أن يتعرفوا عجمةالأصل بضوابط لفظية فذكروا من ذلك خروج الكلمة عن أوزان العربية ، واجتماع حرفين لا يجتمعان في كلمة عربية كالطاء والجيم ، والجيم والصاد ، والصاد والطاء،والسين والذال ، والسين والزاي ••

ومما اتخذوه ضابطاً للأعجمي أن يكون اللفظ رباعياً أو خماسياً ولا يتفق فيه شيء من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون.. وهي أخف الحروف . وعلى ما فصلوه في هذا الباب وبسطوا القول فيه فقد اختلفوا فيما نسبوه الى العجمة أو عزوه الى لغة بعينها فأصابوا وجه الرأي حيناً وأبصروه ، وأخطأهم التوفيق والتبس عليهم في البحث وجه الصواب، حيناً آخر. ذلك لقصور مقاييسهم التي اتخذوها معياراً من جهة وتعسر الحكم في تنقل الألفاظ بين اللغات ، وخفاء أعلامه في دورانها بين لغات من فصيلة واحدة من جهة أخرى . فقد كان لا بد من تمكنهم من اللغات التي عزوا اليها ، واطلاعهم على أصولها اللغوية وتتبع هجراتها التاريخية واشتباك الصلات بين شعوبها وتمازج ثقافاتهم ، وأثر ذلك كله في ثراء لغاتهم وتناميها .

قال الأستاذ عبد المجيد عابدين في كتابه (بين الحبشة والعرب/٩٨) : (فقد أورد السيوطي في الاتقان باباً ذكر فيه ما ورد في القرآن من الألفاظ بغير لغة العرب . ذكر منها قرابة ستة وعشرين لفظاً أرجعها الى اللغة الحبشية ولكن أكثرها لم يثبت اشتقاقه منها) .

ولا يخفى أنه كان بين السامية الحبشية والعربية الجنوبية وشائج شابكة، ولا ننس أن السكان الساميين في الحبشة انما كانوا من عرب الجنوب . وأول لغة تكلم بها هؤلاء اللغة الجعزية لغة قبائل الأجاعز . وهم أقدم من سكن الحبشة من أهل اليمن . ثم غلب على هذه ، اللغة الأمهرية . وقد سميت بلادهم بالحبشة . و (حبشت) اسم قبيلة من قبائل عرب الجنوب وافت البلاد وسكنت أجزاءها الشمالية .

وهذه أمثلة على طريقة الحكم على عجمة اللفظ : فقد ذهب الجواليقي في المعرب(٣٠) الى أن (الأبيل) ومعناه الراهب ، فارسي معرب . لكنه لم يذكر أصله أو يستدل على عجمته بدليل. وحكاه عنه الخفاجي في الشفاء ولم يزد على ما قاله الجواليقي . ويتجه لي أن اللفظ عربي. فابن دريد ذكره في الجمهرة ولم يشر الى أنه دخيل (١/٣٢٤) ،وكذلك فعل صاحب المقاييس والجوهري في صحاحه . أما الزمخشري فقد ذكر أصله حين قال : (وقد أبل أبالة فهو أبيل ، كما تقول فقه فقاهة فهو فقيه ، وكذلك فعل صاحب النهاية .

وأكد الأستاذ عبدالوهاب عزام في مقدمة كتاب المعرب أن (الأبيل) ليس فارسياً بل سرياني ، ومعناه في الأصل : الحزين ،ويقال للراهب • قلت قد رأيت أن الأبيل عربي وقد اتضح اشتقاقه ، وليس كل لفظ عربي عرف في السريانية ، دخيلا في العربية •

فالأبيل اذاً من الألفاظ السامية المشتركة فهو عربي سرياني ، وليس فارسياً • فقد أتى النيسابوري بالأبيل في كتابه (السامي/٤٤) على أنه عربي وترجمه الى الفارسية بلفظ لا يمت اليه • على أن ثمة (الأيبل) على (فيعل) وهو بمعناه ، وأراه أعجمياً • اذ ليس في كلام العرب (فيعل) كما قال سيبويه في الكتاب (٢/٣٢٥) الا ممتلا • وهو اذا لم يكن على (فيعل) فهو على (أفعل) • ولا يأتي هذا الا جمعاً (٢/٣١٦) •

فاستبان بهذا أن (الأبيل) عربي ،وأن (الأيبل) هو المعرب ، وقد يكون قد عرب من السريانية •

ومثال آخر مشهور هو (الزور) وله في العربية معنيان :

الأول هو القوة ، وهو معناه بالفارسية أيضاً• وقد جاء بضم الزاي وفتحها•

والثاني هو الكذب وما يعبد من دون الله تعالى كالصنم •

فالزور بمعناه الثاني عربي محض، وليس الزور في الفارسية بهذا المعنى • أما الزور بمعناه الأول فقد قيل انه معرب من الفارسية ، وهو فيها بهذا المعنى ، لكنه جاء بضمة مشوبة بفتحة فآلت بالتعريب الى ضمة خالصة • وقد أوجز صاحب التقريب القول في هذه المسألة فقال :(الزور بالضم ان كان بمعنى الكذب كان عربياً محضاً ، وان كان بمعنى القوة كان معرباً من زور بضمة مشوبة بفتحة • والابدال هنا لا مندوحة عنه) والابدال المقصود ابدال حركة الزاي •

٧ ـ اشتقاق العربي من المعرّب

ومما يتصل بالاشتقاق عامة ، الاشتقاق من المعرب • فقد قضوا ألا يشتق لعربي من أعجمي كما لا يشتق لأعجمي من عربي • فقد جاء في المزهر (١/١٦٨

ـ ط ٠ المكتبة الأزهرية) : (سئل بعض العلماء عما عربته العرب من اللغات واستعملته في كلامها ، هل يعطى حكم كلامها فيشتق ويشتق منه ؟) ٠ وقد أجاب بما نصه (٠٠ فقول السائل يشتق جوابه المنع ٠٠ ومحال أن يشتق العجمي من العربي أو العربي منه ٠ لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى ، مواضعة كانت في الأصل أو الهاما ٠ وانما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض ٠ لأن الاشتقاق نتاج وتوليد ٠ ومحال أن تنتج النوق الا حوراناً وتلد المرأة الا انساناً) ٠ فمنع أن يكون اشتقاق بين عربي وعجمي ، لكنه أردف مستدركاً فقال : (وقول السائل ويشتق منه ، فقد لعمري يجرى على هذا الضرب ، المجرى مجرى العربي ، كثير من الأحكام الجارية على العربي من تصرف فيه ، واشتقاق منه) ٠ فأوضح أن مما عربته العرب ما أخضع لأحكام العربية فتصرف فيه واشتق منه ٠ وهذا موضع أوجبه الاستعمال واقتضاه عرف اللغات ٠ ولا بدع اذا تجاورت لغتان من فصيلتين أن تقبس كل من الأخرى فتسيغ ما نقل اليها وتؤلفه فتخضعه لأصولها وتدخله في بنيتها فيغيب في نسجها ٠ ويحتفظ كل من اللغتين بقواعد فصيلته الأصلية ٠ والا فهل يعقل أن يستملح لفظ أجنبي ويقتنص فيدخل في مفردات لغة فيسلك في بنيتها ، ثم يجمد فلا يصقله الاستعمال ويجريه المجرى الذي يقتضيه اشتقاقاً وتصريفاً ٠

وقد ذهب ابن جني في الخصائص هذا المذهب فقال (١/٣٦٢ ـ ط ـ ١٩١٣) : (ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية ، قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها ٠ ألا تراهم يصرفون في العلَم نحو آجرٍ وابريسمٍ وفرندٍ وفيروزجٍ ، وجميع ما تدخله لام التعريف ، وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج والفرند ٠٠ أشبه أصول كلام العرب ، أعني النكرات ، فجرى في الصرف ومنعه مجراها ٠ قال أبو علي : ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة ، كما اشتق من أصول كلامها ٠ قال رؤبة :

هل ينجيني حلف سختيت او فضة او ذهب كبريت

قال فسختيت من السخت ، كزحليل من الزحل ٠٠) ٠ فاشتق من (السخت) وهو معرب ، (سختيت) كما اشتق من (الزحل) وهو عربي (زحليل) ٠

وقد جرى الحواليقي في المعرب على هذا المنهاج ويمم سمته فقال ان المعربات أعجمية باعتبار الأصل ، عربية باعتبار الحال • وقد أخذ بهذا ابن الجوزي •

ويتبين بالاستقراء أن من المعرب ما قل تصرف العرب فيه ، ومنه ما كثر واتسع • من ذلك (الورد) لما يشم • فهو اسم فارسي معرب • وقد اشتقوا منه (ورد ، وتورد ، وورّد) • و (الدينار) فقد جاء في المعرب أنه فارسي معرب • وصححه الأستاذ عبد الوهاب عزام في مقدمة الكتاب فجعله رومي الأصل • وهو على حق • وذكر صاحب التقريب (وقد ذهب بعض المستشرقين الى أن كلاً من الدرهم والدينار معرب من اليونانية) والرومية تعني اليونانية • وقد قالوا منه (ثوب مدنر ، ودنر فلان اذا كثرت دنانيره) • و (الديوان) فارسي معرب ، وقالوا منه (دوّنه) اذا جعله في الكتاب وأثبته وصنفه • و (الأربون) كالعربون وزناً ومعنى ، وهما معربان • وقد قالوا (أربنه) اذا أعطاه العربون • وكذلك (عربنه و عربنت في الشيء وأعربت فيه) اذا أسلفت •

واذا ضاق التصرف في (الورد والدينار والديوان والأربون والعربون) فقد اتسع في (لجام) فهو معرب أصله فارسي • وقد عومل معاملة العربي فجمع على (لجم) ككتب ، وصغّر على (لجيم) ككتيّب • واشتق منه فعل فقيل (ألجمه) ومصدر فقيل (الجام) •

وجاء في المزهر (١/١٦٩) : (وتكاد هذه الكلمة ، أعني لجاماً ، لتمكنها في الاستعمال وتصرفها فيه تقضي بأنها موضوعة عربية لا معربة ولا منقولة ، لولا ما قضوا به من أنها معربة) • أقول بل جمع على (ألجمةٍ ولجم) وقيل (ملجم) لموضع اللجام ، كما قيل تلجمت الحائض اذا شدت اللجام في وسطها •

على أني أكاد أجزم أن (اللجام) عربي لا دخيل ، اذ كيف يمكن أن يذهب الظن الى استعارة العربي اسم هذه الأداة من الفرس ، وهي من ألزم أدواتهم فيما هانوا من حياة البداوة • واذا عدت الى اتساع العرب في تصرفهم به قوي في نفسك ، واستقر في حسبانك ، أنه أصيل، فهو المتبادر من الأمر والغالب في الظن • واذا كان الأئمة قد قالوا بمجمته لثبوت الشبه بينه وبين مرادفه الفارسي ، فليس كل لفظ عربي اتفق له في الفارسية أوسواها ، شبيه (في لفظه ومعناه) ، هو دخيلا في العربية • وما أحكم قول الأستاذ عبد الوهاب عزام حول ذلك في مقدمة

كتاب (المعرب) حين قال : (فرب لفظ فارسي يظن أصلا للفظ عربي وهو في الحقيقة لفظ سامي تسرب الى الفارسية في العصور القديمة . وقد بعد بالباحثين عن الصواب ظنهم أن العربية لم تهب اللغات الأخرى من ألفاظها الا في العصور الاسلامية) . وذهب أحمد فارس الشدياق الى عربية (اللجام) فزده الى (لجم الثوب) اذا خاطه . أقول يقوي هذا في النفس أن (اللجام) وزان (فعال) ، وهو من أوزان أسماء الآلة ، كالنظام والرباط والوكاء والنقاب والقناع والصمام والقياد والشداد والازار والقرام ، والوثاق والجماع ، كما جاء في شرح الحماسة للمرزوقي (١١١٥) .

وذهب محقق المعرب الى الشك في عجمة (اللجام) أيضاً كدأبه في التعقيب على المعربات ، ولا ننس أن شيوع اللفظ واتساع تصرفه قد أصبحا ذريعة للارتياب في عجمته والحكم بنفيها ، في أظهر الوجهين وأسلمهما من القدح ، كما أخذ به الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث) ، على حين استدلوا بغربة اللفظ وضيق تصرفه على عجمته ، في أمثل القولين وأوجههما وأدناهما من الصواب .

وفي الألفاظ الفارسية لأدي شر أن (اللجام) تعريب (لكام) بكاف فارسية ، وأنه كذلك بالآرامية والحبشية . وقال : (وعندي أن اللفظة سامية الأصل وانما الفارسية أخذتها من الآرامية) . ويعزز هذا ما ذهبنا اليه وانتحيناه . ويؤسس عليه أن (اللجام) مشترك سامي في العربية والآرامية والحبشية .

وقد اتسع التصرف في (الجزاف) مثلثة الجم ، من قولك (هذا بيع جزاف). وقد أجمع الأئمة أنه معرب (كزاف) الفارسي . وقد قالوا منه جازف ، وحامل جزوف اذا تجاوزت حد ولادتها ، واجتزفه اشتراه جزافاً ، وتجزف فيه تنفذ وتصرف ، والجزف أخذ الشيء جزافاً ...

قلت ما أحسب (الجزاف) الا عربياً أيضاً . فانظر الى ما جاء في الألفاظ الفارسية لأدشير : (الجزاف والجزافة الحدس والتخمين في البيع والشراء ، تعريب كزاف ، بكاف فارسية . وأصل معناه الأخذ بكثرة من غير تقدير . وقال فيه العرب : جزف وجازف وتجزف واجتزف الى غير ذلك . ومنه الآرامي ...) . أوليس مجيء اللفظ في العربية والآرامية دليلا على ساميته وأنه عربي أصيل .